المحاضرة الأولى: التطور التاريخي لظهور المؤسسة وأهدافها

التطور التاريخي للمؤسسة:

لم تظهر المؤسسات المختلفة التي نراها اليوم بأشكالها الحالية من أول مرة ، بل مرت بالعديد من التغيرات والتطورات المتواصلة متوازية مع التطورات التي شهدتها النظم الاقتصادية والاجتماعية والحضارات البشرية، نوجز أهم هذه المحطات التطورية في الآتي:[1]

1. **مرحلة نظام الإنتاج العائلي البسيط** : سادت الحياة البسيطة مند وجود الإنسان حتى ظهور الثورة الصناعية من القرن الثامن عشر، ولقد تميزت هذه الفترة بالركود والإكتفاء بالفلاحة، حيث اعتبر الإنسان زراعة الأرض و تربية المواشي، من أهم النشاطات لأنها كانت موردا لحياته، ولقد استعمل الإنسان البدائي بعض الأدوات البسيطة، التي كانت تنتجها كبار الأسر، الذين أهلتهم في ذلك حنكتهم وتجربتهم في الحياة. وعادة ما تتم مبادلة هذه المتوجات بالمقايضة، لأنه لم تكن تعرف التجارة آنذاك، حيث كانت المتوجات اليدوية تصنع وفق طلبات معينة.

ومن الجدير بالذكر أن المنزل كان المكان المناسب لتلك الصناعات، ولم يكن هناك فصل بين مكان العمل والسكين، وقد ترتب على الإنتاج الأسري أو ما يعرف بالصناعة العائلية، عدة نتائج من أهمها:[2]

- ✓ إتقان العمل من خلال الممارسة المستمرة.
- ✓ المشاركة الجماعية لأفراد العائلة في العمل.
- ✓ قيام العمل داخل المنزل، وليس في مكان آخر.
- ✓ ضمان مستقبل العائلة حتى بعد فقدان أحدا أفرادها.
- ✓ تحقيق الربح لفائدة العائلة وحدها دون مشاركة من آخرين.
- ✓ تحقيق مبدأ التضامن العضوي، والتماسك الاجتماعي بين أفراد الأسرة.
- ✓ تعزيز نظام الأسرة البطريايكية، وسيادة الأب على أسرته دون منازع نظرا لبقائه في البيت أثناء العملية الإنتاجية، مما عزز من هيبته داخل الأسرة. وبالمقابل كانت سلطة الأم ضعيفة ولم تتغير إلا مع نظام المصنع الحديث.

ومن مميزات المجتمع البدائي سيطرت الإقطاعية، واستغلالها للأسر في الفلاحة، حيث كان كبير الأسرة هو صاحب السلطة. ومن أهم الحرف اليدوية السائدة في هذه المرحلة نجد: النجارة، الحدادة والدباغة، ومع ازدياد عدد السكان و تجمع مختلف الأسر حول الأراضي الفلاحية تكونت المدن

والتجمعات الحضرية. والتي كان لها انعكاسات في تحرير العمال من الحقول، واستقلالهم في ممارسة بعض الحرف.

2. **مرحلة ظهور نظام الطوائف الحرفية:** بعد أن تهيأت الظروف المتمثلة، في تكوين التجمعات الحضرية، وارتفاع الطلب على مختلف المنتوجات الحرفية من ملابس وأدوات الإنتاج، وظهور لأول مرة عمال بدون عمل أو بأعمال مستقلة، أدى كل هذا إلى تكوين ورشات يتجمع فيها أصحاب الحرف المتشابهة من أجل الإنتاج، تحت إشراف قدمائهم، وتعرف الطائفة الحرفية بأنها نظام يضم جميع العاملين في حرفة واحدة في مدينة من المدن من أجل حماية أنفسهم، وتنظيم صناعاتهم وتطويرها، تعمل لصالح الفئات العامة جميعها في تلك الحرفة من معلمين وصنّاع وصبية. [3] وهكذا نشأت عدة ورشات حرفية للنجارة، الحدادة والنسيج...الخ، فكون أصحاب هذه الحرف طوائف هدفها الأول هو المحافظة على المساواة بين معلمي الحرف أو شيوخها، بمحاولتهم الحد من نمو فئة المعلمين الأغنياء غنى مفرطا، ولتحقيق ذلك كانت الطوائف تمنع التغيرات التقنية، كما أنها كانت تسعي لتوفير العمل وتخفيض البطالة،.

1.2. **البناء الاجتماعي للطوائف الحرفية:** يتألف البناء الاجتماعي لهذه الطوائف من فئات ثلاثة وهي فئة المعلمين، وفئة الصنّاع وفئة الصبية، وتقوم عضوية الطائفة على أساس تنظيم هرمي يأتي في الأعلى فئة المعلمين يليها فئة الصنّاع وأخير فئة الصبية.

ويمكن تناول كل فئة من هذه الفئات باختصار في الآتي:

- **المعلّمون Masters:** وهم أصحاب العمل، فالمعلم هو المالك للورشة. ويعد أكثر الصنّاع مهارة، كما أنه لم يصل إلى هذه المرتبة عن طريق التعيين، وإنما عن طريق التدرج في سلم المهارة. ويشارك الصنّاع والصبية في العمل، ويقوم بالإشراف على العمل ويحدد الإنتاج ويقوم بتسويقه، ويستورد المواد الخام اللازمة للعمل، ويحدد الأسعار لمنتجاته بالاتفاق مع المنتجين الآخرين، وهذه مسألة مهمة لدى نظام الطوائف. كما يقوم المعلم بتحديد أجور عماله حسب مهارتهم وإتقانهم للعمل، أما بالنسبة للعلاقات الاجتماعية التي تربط بين المعلّمين والصنّاع والصبية فهي علاقة مودة وتقدير، وهي مختلفة عن علاقة مدير المصنع الحديث بالعمال اليوم.[4]
- **الصنّاع Workers:** وهم يأتون في المرتبة الثانية بعد المعلمين، فقد كانوا في السابق صبية يعملون لدي المعلمين ويتقاضون أجرا مقابل عملهم. وغالبا ما يتحول الصناع إلى معلمين إذا أنهوا الفترة التدريبية المقررة، وفي حال توفر رأس مال كافٍ لإنشاء ورشة على أن يلتزموا بنظام الطائفة الحرفية الصارم. وقد كان الصناع يأتون إلى العمل ومعهم أدواتهم الخاصة بالعمل، وهم عموما أقل مهارة من صاحب العمل.

- **الصبية Apprentices:** وهم أولاد صغار السن، يبدؤون حياتهم في العمل منذ الصغر، ويتدربون من ثلاث إلى سبع سنوات يصبحون بعدها صناعاً أو معلمين، ويقوم الصبي بخدمة معلمه، وتقديم ولاء الطاعة له، ولا يحق له ترك العمل إلا إذا ثبت أن المعلم لا يقوم بواجبه نحوه، أو أن يكون قد أتم عمله أو أتقنه بمهارة بحيث يستطيع أن يؤسس ورشة عمل، أو أن يتحول إلى صانع يتقاضى أجرا باليومية لدى صاحب العمل. ومن الجدير بالذكر أن المعلم يقوم بتأمين المأكل والملبس والمأوى للصبي نظير عمله.[5]

رغم أن هذه الورشات كانت تخضع للكنيسة في تحديد الأجور والأسعار، وذلك من أجل حماية المستهلك، إلا أن هيمنتها بدأت تتلاشي مع التغيرات التي سبقت الثورة الفكرية و الصناعية، مما أدي إلى ظهور اتجاه عام نحو التطور، ساعد على إضعاف نظام الوحدات الحرفية، إلا أنه لم يختفي نهائيا إلا بعد الثورة الصناعية و من أسباب تدهور هذا النظام نجد:

- وجود حرفين مستقلين كانوا ينافسون التجمعات الحرفية، والذين كانوا مع التجار، وهؤلاء يبيعون بأثمان زهيدة بالمقارنة مع أثمان التجمعات الحرفية.
- خروج الصناع من الانضباط الجماعي للمعلمين، نظرا للصعوبات التي فرضها هؤلاء، وقد كوّن الصنّاع المنتجون، ورشات منافسة للطوائف، وأدت الخلافات بين الصناع والمعلمين إلى تدخل السلطات البلدية، مما أنتج ضعف سلطة المعلمين وسلطة الطوائف أيضا.
- تحول بعض التجمعات الحرفية والطوائف إلى تجمعات تجارية بعد ثراء المعلمين فيها، وتبلور مصالحهم الجديدة، مما أدى إلى انشقاق في تجمعات الحرفيين العادية لتوزع إلى فئات أصغر في ورشات منفصلة. ومما ساعد على هذا زيادة التخصص في العمل.
- اتساع السوق والطلب على المنتوجات، أدى إلى ظهور طبقة من الوسطاء التجار الذين أصبحوا يحددون للحرفيين مواصفات المنتجات التي يرغبون في بيعها. كما ظهرت عملية تخزين السلع وبيعها بالجملة وأسعار مفيدة، مما أدى إلى ثراء الطبقة التجارية لتساهم فيما بعد في الانقلاب الصناعي الذي شهدته أوربا.

أما في العالم العربي، فقد اخذ نظام الطوائف ينهار في وقت متأخر لأسباب مختلفة عن الأسباب التي أدت إلى انهياره في المجتمعات الأوروبية؛ حيث أخذ ينهار في العالم العربي في القرن التاسع عشر نتيجة عجز الصناعات المحلية . التقليدية. عن منافسة المنتوجات الأجنبية التي بدأت تغزو أسواق العالم العربي للسيطرة الاستعمارية فيما بعد. وعموما بدأ انهيار نظام الطوائف الحرفية في العالم العربي بسبب التقدم الصناعي الذي حدث في المجتمع الأوروبي وذلك إبان الحكم العثماني للعالم العربي وتعود أسباب انهياره إلى:

- التوسع الصناعي الذي عم المجتمعات الصناعية، فأخذت أسواق العالم العربي تستقبل هذه الصناعات، والإقبال على استخدامها نتيجة انخفاض أثمانها مقارنة مع الصناعات التقليدية المحلية،

ومحاكاة الحياة الغربية في استخدام تلك المنتجات، الأمر الذي أدى إلى كساد الصناعات الحرفية، وعدم تطورها؛ وبالتالي ضعفها ثم انهيارها في النهاية.

- قيام السلطة العثمانية بإرسال الصنّاع المهرة إلى الأستانة، فأغلقت بعض المصانع مما أدى إلى ضعف تلك الصناعات في العالم العربي.
- كثرة الضرائب التي فرضها الحكم العثماني على الحرفيين، مما اضطرهم إلى عدم إتقان صناعاتهم من أجل السرعة في الإنتاج لتلبية الضرائب المتصاعدة آنذاك، كما أدى ذلك إلى ترك معظمهم لتلك الحرف.
- إهمال العمل الزراعي نتيجة ارتفاع الضرائب على الأراضي، وعدم عناية الحكام بالقطاع الزراعي، مما أدى إلى انتشار الفقر بين الفلاحين وبالتالي عدم القدرة على شراء السلع الحرفية، فضلا عن نقصها في الأسواق؛ كل ذلك أدى إلى ترك الحرفيين لعملهم والبحث عن وظائف حكومية.
- ضيق الأسواق المحلية أمام المنتجات الحرفية نتيجة التوسع الصناعي والتجاري من قبل الدول المركزية التي أخذت صناعاتها تغزو أسواق العالم العربي وعدم قدرة منافسة المنتجات المحلية لهذه الصناعات.[6]

وقبل الوصول إلى النظام الرأسمالي الصناعي الجديد، فقد ظهر نظام حرفي منزلي يمول من طرف الرأسماليين التجاريين، حيث اعتبر هذا النظام الجديد همزة ربط بين النظام الحرفي الجماعي ونظام الإنتاج الرأسمالي، مع انه قد عاصرهما أثناء انتشارهما في أوربا خاصة.

3. مرحلة نظام الوسطاء أو النظام المنزلي للحرف: وهو نظام إنتاجي جديد عرف بنظام الوسطاء، او نظام الإنتاج المنزلي الجديد، وقد قام إلى جانب نظام الطوائف الحرفية الذي أخذ في الضعف والانحلال للأسباب التي تقدم ذكرها، وحينما أخذ التاجر الرأسمالي الممول يبسط نفوذه المالي تدريجيا على طوائف الحرف منذ القرن الثالث عشر.

ويقوم هذا النظام على تولي التجار بأنفسهم شراء المواد الأولية اللازمة للصناعة وتوزيعها على الصناع في منازلهم، ثم يجمعونها منهم بعد الانتهاء من صناعتها، ويقومون بتوزيعها فيما بعد على التجار الصغار والمستهلكين.[7]

لقد أخذ التجار الوسطاء يعتمدون على الصناع الذي يعملون في منازلهم بعيدا عن سيطرة الطوائف الحرفية، وعلى الريفيين الذين يقومون بالإضافة إلى عملهم الزراعي بالعمل الصناعي لصالح هؤلاء التجار، فكان الريفيون يمارسون عملهم الصناعي في منازلهم بالاشتراك مع أفراد عائلتهم، وبذلك تكون الصناعة قد عادت إلى المنزل، وأصبحت العائلة الوحدة الإنتاجية في المجتمع، ولكن في إطار إنتاجي اجتماعي جديد يختلف عن شكل الإنتاج الأول (الإنتاج الأسري البسيط) الذي عرف في السابق.

ومما ساعد على قيام نظام الوسطاء وازدهاره أن ثمة ظروفا اجتماعية واقتصادية ساعدت على ذلك، منها أن صناعات تلك المرحلة لم تكن بحاجة إلى مكان واسع للقيام بالعمل ؛ حيث تكفيه حجرات صغيرة، ومشاركة أسرة العامل في العملية الإنتاجية مع توفر حرية العمل بعيدا عن قيود أصحاب رؤوس الأموال ودفع الضرائب. ومن جهة أخرى، وجد التجار أن هذا النظام يحقق لهم أرباحا كبيرة، ويعفيهم من الالتزامات المالية والقانونية من حيث تكاليف بناء المصنع والنفقات الإدارية ومن الالتزام بتشريعات وقوانين العمل أمام نظام الطوائف الحرفية والدولة، بالإضافة إلى قدرتهم التحكم في كمية الإنتاج، ونوعيته تماشيا مع حاجة السوق.

وفي ظل هذا النظام الإنتاجي الجديد قام التاجر بالسيطرة على عمل الصنّاع من خلال تزويدهم بالمواد الخام وأدوات الإنتاج، والتحكم في الأجور وتحديد حجم الإنتاج وتسويقه، فبعد أن كان الصانع مالكا لأدوات الإنتاج في النظام المنزلي (الأسري) القديم أخذ يعتمد على التاجر الممول في ظل نظام الإنتاج الجديد، لهذا فقد الصانع حريته واستقلاله وتحول إلى عامل أجير لدى التاجر الرأسمالي الذي أخذ يحدد له حجم الإنتاج والأسعار.[8]

واعتمادا على ذلك، فقد اوجد نظام الوسطاء شريحتين اجتماعيتين ذات روابط نفعية متبادلة هما شريحة الوسطاء وشريحة الصنّاع الأجراء، فكانت العلاقات القائمة بينهما علاقات اقتصادية مبنية على تبادل المنافع في إطار تعاقدي. ومع مضي الوقت ، وجد التاجر الممول أنه قد أصبح صاحب مشروعات إنتاجية مبعثرة في منازل العمال، وفي مناطق جغرافية متباعدة، وأن جزءً من رأسماله معار للصنّاع في شكل أدوات للعمل، وكان يمضي الوقت متنقلا بين أماكن العمل لتوزيع المواد الخام، وجمع السلع المصنعة، وعدم قدرته الإشراف على الصنّاع الذين لا يتميزون بالأمانة والمهارة في العمل.
وبناء على ما سبق، تأكد له بأنه لن يكون صاحب عمل في الحقيقة إلا إذا كان قريبا من مواقع الإنتاج والعمال ليشرف على العمل بنفسه، ومن أجل ذلك فكر الوسطاء بجمع العمال تحت سقف واحد بإنشاء المصانع اليدوية الصغيرة، ورأى بعض منهم بتجميع أكثر صناعة في مكان واحد، فكانت هذه العملية بداية نواة المصنع الحديث فيما بعد.[9]

4.ظهور المانيفاكتورة La manufacture: و يعود ظهور المانيفاكتورة إلي تراكم التغيرات التي شهدتها طرق الإنتاج السابقة، أي الإنتاج الحرفي المنزلي، وكذلك الآثار التي كانت للتجارة، وارتفاع الطلب من جهة وتطور المستوى الحضاري وارتفاع عدد السكان من جهة أخري، إضافة إلي الاستكشافات الجغرافية وآثارها علي تراكم الثروة واستيراد المواد الأولية، مما أدي إلي ثراء طبقة التجار الذين امتلكوا أدوات الإنتاج، وقاموا على جمع عدد من الحرفين تحت سقف واحد، حتى يتمكنوا من مراقبتهم و يضمنوا الإستغلال الأمثل لوسائل الإنتاج، هكذا ظهرت المصانع في شكلها الأولي أي" المانيفاكتورة"، و تتكون من أدوات بدائية يشتغل عليها العمال بأيديهم، وتخضع إلي تنظم يختلف عن الوحدات الحرفية السابقة

حيث أصبح صاحب المصنع هو صاحب السلطة فهو الذي يتحكم في عملية الإنتاج و التمويل والتوزيع.
وكان للمانيفاكتورة شكلان :

الشكل الأول : منشآت تجمع عددا من الحرفيين الذين كانوا يشتغلون بنفس الحرفة قبل ذلك، وفي هذه المنشآت يقومون بجزء معين من مجموع مراحل عملية إنتاج سلعة معينة.

الشكل الثاني : منشآت تضم مجموعة من الحرفيين لهم حرف مختلفة، ويشاركون أو يتعاونون من أجل تحقيق منتوج معين.

فمهما كانت هذه المؤسسات إلا أنها كانت تعبر عن منعرج حاسم في حياة المجتمع الرأسمالي من جهة، وفي تاريخ المؤسسة الاقتصادية من جهة ثانية، والشيء الذي ميز المانيفاكتورة الرأسمالية هو وقوع الاضطرابات فيها في كثير من الأحيان، وعد انصياع العمّال إلى الانضباط الذي حاول أن يفرضه أصحابها، نظرا لتغير التنظيم الذي ألفوه من قبل في الورشات الحرفية، أو في المنازل.[10]

وقد نتج عن تجميع العمال في مكان واحد وتجميع العمليات الإنتاجية أيضا في المصانع أن أدى ذلك إلى تطبيق قواعد تقسيم العمل، فأصبح بذلك تدريب العامل على العمل الجزئي أمرا يسيرا، مما سمح بتشغيل الأطفال في بعض الأعمال لسهولتها، فانخفضت أجور العمال، وزاد الإنتاج، وخفضت النفقات نتيجة تقسيم العمل فزادت أرباح الممولين، وأخذوا يتميزون بالثراء.[11]

والشيء الذي كان ينقص المانيفاكتورة حتى يجعلها تصمد، ولفترة طويلة في الميدان أمام النشاطات الحرفية الحرة، هو الانضباط، بالإضافة إلى التطورات السريعة التي شهدتها فترة وجودها من بداية إدخال بعض الآلات والوسائل الإنتاجية في المصانع، حيث وجدت بعد ذلك مؤسسات صناعية آلية.

5. المؤسسة الصناعية الآلية (المصنع) : نظرا لزيادة الطلب على المنتجات المصنعة في الداخل والخارج، فإن الآلات التقليدية المستخدمة آنذاك لم تكن قادرة على تلبية الطلب المتزايد على السلع المنتجة الأمر الذي تطلب العمل على تحسين أدوات الإنتاج، واستبدالها بآلات متطورة ذات كفاءة إنتاجية عالية، وبالتالي ظهور المؤسسة الصناعية الآلية أو ما يعرف بالمصنع.

ويختلف نظام المصنع الحديث عن غيره من الأنظمة الإنتاجية السابق، حيث يقوم على الآلات المنتجة للسلع المصنعة وعلى غزارة الإنتاج لهذه السلع، ومن جهة أخرى، يقوم على التشغيل الواسع للأيدي العاملة وعلى رأسمال كبير، ويقوم على تنظيم بيروقراطي وقوانين منظمة للعمال تبين بوضوح مجال التخصص في العمل وتقسيمه، والفصل بين الإدارة والعمال بدفع الأجور المنتظمة للعاملين وبتدريبهم لرفع كفاءتهم الإنتاجية. [12]

يعود ظهور المؤسسات الصناعية الآلية مع بداية القرن18 إلى ظهور الثورة الصناعية في أوروبا وما صاحبها من استكشافات علمية وتطور في وسائل الإنتاج، واتساع الأسواق، بالإضافة إلى الدور الهام الذي لعبه الجهاز المصرفي في التطور الاقتصادي .

و ظهرت أول هذه المؤسسات على شكل ورشات و مطاحن مائية، أما المصانع الأكثر تطورا فقد ظهرت في إنجلترا علي يد ريشارد أركوريغ "Arkwright Richard" في مجال صناعة النسيج، و امتاز هذا النوع من المؤسسات باعتماده على وسائل عمل آلية ميكانيكية، بدلا من وسائل العمل اليدوية التي اعتمدت عليها المانيفاكتورة.

ويرجع الاقتصاديون نشوء وتطور هذه المؤسسات الصناعية إلى ارتفاع مردوديتها وانخفاض التكاليف، وبالتالي تطبيقها لأسعار تنافسية، ومن جهة أخرى فإنه لا يمكن إغفال أن ظهور المؤسسات الآلية وتطورها، كان ضمن الحركة التاريخية للنظام الرأسمالي وانفصال الكنيسة عن الحياة الإقتصادية. وكل من هذه العوامل عملت مجتمعة في عملية دفع المؤسسة الصناعية وانتشارها، وكانت للحرب العالمية الأولى دورا مهما فيما يتعلق بالتطور الصناعي والصناعة الحربية وكذا تنظيم المؤسسات الاقتصادية. ونفس القول عن الحرب العالمية الثانية. بالإضافة إلى مخطط مارشال الذي لعبه في إعادة بناء الصناعة الأوربية.[13]

وعلى أية حال، فإن صاحب المصنع في هذا النظام الإنتاجي قد وجد نفسه صاحب وظيفة ظاهرة، وهي إدارة المصنع، وفي أحيان أخرى كان يضطر إلى تعيين مساعد له، نظرا لكثرة الأعمال المرافقة لعملية الإنتاج.[14] ويؤكد ماكس فيبر أن نظام المصنع هو النظام الذي ينحصر في محل عمل منظم، ترجع ملكية أدوات الإنتاج (غير البشرية) إلى مالك، يقوم فيه الإنتاج على مبدأ التخصص وتقسيم العمل، ويتم استخدام قوى آلية تحتاج إلى عناية. [15] يتبيّن من هذا التعريف جملة خصائص لنظام المصنع من أهمها: وجود مكان عمل منظم، واستخدام القوة الآلية في الإنتاج، والاعتماد على مبدأ تقسيم العمل والتخصص الدقيق، والفصل بين العمل وملكية وسائل الإنتاج التي هي مملوكة لصاحب العمل.

ومن المهم أن نذكر أن المصنع قد أعطى للعامل حرية العمل ، أو بالأحرى حرية بيع قوة عمله، فيستطيع العامل أن ينتقل من عمل إلى آخر ومن مصنع إلى آخر ؛ أي حرية التنقل، وهذه الحرية لم تكن متاحة في الأنظمة السابقة كنظام الطوائف الحرفية أو حتى في العمل الزراعي في ظل نظام الرق والنظام الإقطاعي عموما.[16]

1.5. خصائص نظام المصنع الحديث: يتميز نام المصنع الحديث بعده خصائص أهمها: [17]

أ. توفر وسائل الإنتاج: تعد وسائل الإنتاج ضرورية لقيام المصنع وهذه العناصر هي: العمل ورأس المال والمواد الخام والتنظيم

ولا شكل أن كل عنصر منها يعتبر ضروريا لقيام نظام المصنع، فعنصر العمل الذي هو عنصر إنساني يعتمد على العمال وعلى مدى توفر الأيدي العاملة المدربة. وربما من المفيد الإشارة إلى أن قيام الثورة الصناعية في الأساس اعتمد على جملة عناصر منها عنصر العمل القائم على حجم السكان من أجل

المشاركة في عملية الإنتاج من جهة، وعملية الاستهلاك من جهة أخرى. أما العنصر الثاني وهو رأس المال الذي يعتمد على الآلات ومدى تطورها وكفاءتها الإنتاجية، بالإضافة إلى توفر الأموال اللازمة لسير العمل، والعنصر الثالث وهو المواد الخام اللازمة للإنتاج التي تتحول إلى مواد مصنعة قابلة للاستهلاك، والعنصر الأخير وهو عنصر التنظيم المهم بدوره.

ب. تقسيم العمل والتخصص: يقوم نظام المصنع على مبدأ تقسيم العمل والتخصص الدقيق نظرا لتعقد آلات الإنتاج مما يتطلب مهارة معينة لتشغيلها، بالإضافة إلى تعقد عملية الإنتاج نفسها وظهور كثير من المخترعات التكنولوجية، وكل ذلك يستدعي تخصصا دقيقا من قبل العمال.

وقد اعتمد تقسيم العمل لدى المجتمعات على أسس أهمها التقسيم على أساس الجنس والسن والمهارة الفنية، وقد عرف النوعان الأولان في المراحل السابقة على نظام المصنع، أما النوع الثالث (المهارة الفنية) فقد ظهر في المجتمع الصناعي القائم على نظام المصنع الحديث. وبطبيعة الحال يختلف شكل تقسيم العمل من مصنع لآخر، ومن صناعة إلى أخرى، ففي بعض المصانع يتم تقسيم العمل على أساس التمييز بين أصحاب المهن المختلفة في إنجاز العملية الإنتاجية، وفي البعض الآخر تقسيم المهنة الواحدة إلى عدد من العمليات الجزئية الدقيقة.

ج. التنظيم الرسمي (البيروقراطي): يتطلب قيام المصنع وجود إدارة ومشرفين وعمال وغير ذلك، وهؤلاء يمارسون أعمالهم وفق قوانين وأنظمة تهدف إلى القيام بالعمل، وتحقيق أهدافه على أكمل وجه، بمعنى أنه لابد أن يقوم نظام تسير بموجبه الأعمال داخل المصنع، وهذا ما يعرف بالتنظيم غير الرسمي أو البيروقراطية. وفي غياب هذا التنظيم يتعذر قيام المصنع بوظيفته الإنتاجية.

ونظرا لاعتماد الصناعة الحديثة على نظام الإنتاج الكبير ، وتوفير أكبر قدر ممكن من الأرباح، ومع تزايد حجم المشروعات تتزايد الاختصاصات والمسؤوليات الإدارية لذا يتطلب الأمر تنسيق مختلف الأعمال والربط بينها وفق تخطيط مركزي؛ أي يتطلب قيام تنظيم بيروقراطي من شأنه أن يقوم بدوره في هذا المجال على أكمل وجه، حيث أنه يعتمد على إشراف مركزي دقيق، ويستخدم شبكة اتصال واسعة ويمتلك القدرة على تنظيم وإدارة الإنتاج، ولذا يجمع المفكرون الاجتماعيون على أن نمو البيروقراطية الصناعية يعتبر أمرا ضروريا تحتمه طبيعة الإنتاج الصناعي الكبير.[18]

وانطلاقا من ذلك، فإن قيام التنظيم الرسمي يرتبط بحجم المشروعات وبزيادة التخصص وتقسيم العمل، وفي استخدام الآلات الإنتاجية على نطاق واسع والاعتماد على الخبرات والمهارات الفنية المتخصصة. كما أن التنظيم الرسمي لا يتأثر بالطابع الشخصي للأفراد ويهدف إلى تحقيق أهداف المشروع والتخطيط لعمليات الإنتاج، أي أن التنظيم الرسمي يستجيب لكل هذه المتطلبات التي هي ضرورية لقيام المصنع الحديث.

6.التكتلات والشركات متعددة الجنسيات:[19] مع التطور الذي شهده الاقتصاد الرأسمالي، كان ضروري للمؤسسات الاقتصادية إتباع عدة استراتيجيات تكتل فيما بينها، للتغلب على المنافسة، وكذا للدخول إلى الأسواق الخارجية

1.6.التكتلات الاقتصادية أو الاحتكارات: مع نهاية القرن19 وبداية القرن20، اتجهت المؤسسات الاقتصادية إلى التركز والتجمع للتمكن من الصمود في السوق أمام المنافسة، باستعمال قوة وجودها، أو بالتحكم في أسعار المنتوجات وأسواقها، ومن بين هذه التكتلات يمكن ذكر ثلاث حالات وهي:

أ.الكارتل: هو تركز لعدة مؤسسات في نفس القطاع في شكل اتفاق فيما بينها، على تحديد الأسعار للمواد التي تنتجها، أو توزيع الأسواق فيما بينها، أو قد تقيم عمليات نقل وإشهار، وعرض للمنتوجات بشكل مشترك فيما بينها. ويبقى الاستقلال المالي والقانوني لهذه المؤسسات، حيث تختفي المنافسة الحقيقية وتحقق هذه المؤسسات أرباح احتكارية.

ب.التروست: هو تكتل ينتج عن اندماج عدد من المؤسسات، تفقد فيه المؤسسات الاستقلالية المالية، وشخصيتها القانونية المعنوية، وينشا التروست بعدة طرق، مثل اندماج أكثر من مؤسسة، أو شراء مؤسسة لأخرى أو أكثر، ومن أمثلة هذا التجمع نجد شركة جنرال موتورز (و.م.أ)، تجمع نستلي، والتركز من خلال التروست يسمح للمؤسسة من تحقيق عدد من المزايا، منها تحسين مردوديتها، وأحيانا انخفاض أسعار منتجاتها.

ج. **شركة التملك** أو Le Holding: مع توسع السواق المالية وكبر المؤسسات الاقتصادية، وظهور ميكانيزمات معقدة للمعاملات بين البنوك والمؤسسات من خلال البورصة، ظهرت هناك تجمعات ناتجة عن شراء بنوك لأسهم عدد من المؤسسات في قطاعات أو فروع اقتصادية، متشابهة أو مختلفة، صناعية أو تجارية ومالية، لتصبح شبكة من المؤسسات تحت إستراتيجية وتوجيه المتملكين الماليين بواسطة المديرين، حيث لا تفقد هذه المؤسسات الاستقلال القانوني، ويدعى هذا التركز بالرأسمال المالي (الهولدينغ)، كما يمكن أن تكون هناك أنواع من الهولدينغ تابعة للقطاع العام تؤطر المؤسسات العمومية حسب القطاعات أو الفروع، مثل ما في ايطاليا، وحاليا في الجزائر في إطار الإصلاحات الهيكلية للاقتصاد الوطني.

2.6.الشركات متعددة الجنسيات: بنشوء العديد من المؤسسات الكبيرة أو الاحتكارات، اتجهت إلى التوسع خارج بلدانها الأصلية، وانتشرت في العديد من البلدان عبر العالم.

الشركة المتعددة الجنسيات (بالإنجليزية: Multinational Corporation أو MNC أو Multinational Enterprise أو MNE)، هي شركة ملكيتها تخضع لسيطرة جنسيات متعددة كما يتولى إدارتها أشخاص

من جنسيات متعددة وتمارس نشاطها في بلاد أجنبية متعددة على الرغم من أن إستراتيجياتها وسياساتها وخطط عملها تصمم في مركزها الرئيسي الذي يوجد في دولة معينة تسمى الدولة الأم Home Country، إلا أن نشاطها يتجاوز الحدود الوطنية والإقليمية لهذه الدولة وتتوسع في نشاطها إلى دول أخرى تسمى الدول المضيفة Host Countries. ولكن في مرحلة لاحقة رأت لجنة العشرين، والتي شكلتها اللجنة الاقتصادية والاجتماعية بالأمم المتحدة في تقريرها الخاص بنشاط هذا النوع من الشركات إن يتم استخدام كلمة Transnational بدلا من كلمة Multinational وكلمة Corporation بدلاً من كلمة Enterprise، واتضح بأن هذه الشركات تعتمد في أنشطتها على سوق متعدد الدول، كما أن استراتيجياتها وقراراتها ذات طابع دولي وعالمي، ولهذا فهي تكون شركات متعددة الجنسيات، حيث تتعدى القوميات، ذلك لأنها تتمتع بقدر كبير من حرية تحريك ونقل الموارد ومن ثم عناصر الإنتاج من رأس المال والعمل فضلاً عن المزايا التقنية أي نقل التكنولوجيا بين الدول المختلفة وهي مستقلة في هذا المجال عن القوميات أو فوق القوميات، وهي بالتالي تساهم ومن خلال تأثيرها في بلورة خصائص وآليات النظام الاقتصادي العالمي الجديد والتأكيد على عالميته وتعد من العوامل الأساسية في ظهور العولمة.[20]

أهداف المؤسسة:

تسعى المؤسسة مهما عان نوعها (عامة، خاصة) إلى تحقيق مجموعة من الأهداف تختلف وتتعدد حسب اختلاف المؤسسات وأصحابها وطبيعة وميدان نشاطها، ويمكن تلخيص الهداف الأنواع التالية: [21]

أولا. الأهداف الاقتصادية: يمكن جمع عدد من الأهداف التي تدخل ضمن هذا النوع كما يلي:

1. **تحقيق الربح:** إن استمرار المؤسسة في الوجود، لا يمكن أن يتم إلا إذا استطاعت أن تحقق مستوى أدنى من الربح يضمن لها إمكانية رفع رأسمالها، وبالتالي توسيع نشاطها للصمود أمام المؤسسات الأخرى، في نفس الفرع أو القطاع الاقتصادي.
2. **تحقيق متطلبات المجتمع:** إن تحقيق المؤسسة لنتائجها، يمر عبر عملية تصريف أو بيع إنتاجها المادي أو المعنوي وتغطية تكاليفها، وعند القيام بعملية البيع، فهي تغطي طلبات المجتمع الموجودة به، سواء على المستوى المحلي، الوطني أو الجهوي، فيمكن القول أن المؤسسة تحقق هدفين في نفس الوقت: **تغطية طلب المجتمع** و**تحقيق الأرباح**، وتختلف هذه الأخيرة من المؤسسة العمومية إلى الخاصة.
3. **عقلنة الإنتاج:** يتم ذلك بالاستعمال الرشيد لعوامل الإنتاج، ورفع إنتاجيتها، بواسطة التخطيط الجيد والدقيق للإنتاج والتوزيع، بالإضافة إلى مراقبة عملية تنفيذ هذه الخطط والبرامج. وبذلك فإن المؤسسة تسعى إلى تلافي الوقوع في المشاكل الاقتصادية والمالية لأصحابها من جهة، وللمجتمع من جهة أخرى. إذ في حالة وقوع المؤسسة في الإفلاس الناتج عن سوء استعمال عوامل الإنتاج، وعن سوء تخطيطها فهي تكلف المجتمع عدم تلبية رغباته، وحتى إعادة تمويلها من طرف الدولة، إذا كانت

مؤسسة عمومية، فإن المجتمع يتحمل هذه التكلفة. وبالتالي فعلى المؤسسة أن تحقق أرباحا بواسطة الاستعمال الجيد والرشيد لممتلكاتها، وبالإشراف على عمالها بشكل يسمح في نفس الوقت بتلبية رغبات المجتمع المختلفة.

ثانيا.الأهداف الاجتماعية: من بين الأهداف العامة للمؤسسة ، الأهداف الاجتماعية التي يلخصها ناصر دادي عدون في الآتي:

1. **ضمان مستوى مقبول من الأجور:** يعتبر عمال المؤسسة من بين المستفيدين الأوائل من نشاطها، حيث يتقاضون أجور مقابل عملهم بها، ويعتبر هذا المقابل حقا مضمونا قانونا، وشرعا وعرفا، إذ يعبر العمال عن العنصر الحيوي والحي في المؤسسة. إلا أن مستوى وحجم هذه الأجور تتراوح بين الانخفاض والارتفاع حسب طبيعة المؤسسات، وطبيعة النظام الاقتصادي، ومستوى المعيشة في المجتمع، وحركة سوق العمل وغيرها من العوامل المعقدة ، وغالبا ما تحدد قوانين من طرف الدولة تضمن للعامل مستوى من الأجر يسمح له بتلبية حاجاته، والحفاظ على بقائه، وهذا ما يسمى **بالأجر الأدنى المضمون.**
2. **تحسين مستوى معيشة العمال:** إن التطور السريع الذي تشهده المجتمعات في الميدان التكنولوجي، يجعل العمال أكثر حاجة إلى تلبية رغبات تتزايد باستمرار، بظهور منتوجات جديدة، بالإضافة إلى التطور الحضاري لهم ولتغير أذواقهم وتحسنها، هذا ما يدعو إلى تحسين وعقلنة الاستهلاك، الذي يكون يتنوع وتحسين الإنتاج، وتوفير إمكانيات مالية ومادية أكثر فأكثر للعامل من جهة، وللمؤسسة من جهة أخرى.
3. **إقامة أنماط استهلاكية معينة:** تقوم المؤسسات عادة بالتصرف في العادات الاستهلاكية لمختلف طبقات المجتمع، وذلك بتقديم منتوجات جديدة، أو بواسطة التأثير في أذواقهم عن طريق الإشهار والدعاية، سواء لمنتوجات قديمة أو لمنتوجات جديدة غير موجودة من السابق، وهذا ما يجعل المجتمع يكتسب عادات استهلاكية قد تكون في غير صالحه أحيانا، إلا أنه غالبا ما تكون في صالح المؤسسات. وتقوم وسائل الإشهار العامة بالمجتمع، في حالات التوجه نحو التقشف بغرض تخفيف من أزمة اقتصادية مثلا، بدعوة المواطنين إلى استهلاك أنواع معينة من المنتوجات قد تكون أكثر فائدة للمجتمع، أو استبدال منتوج بأخر في حالة عدم توفر الأول أو عند كونه لا ينتج داخليا...الخ
4. **الدعوة إلى تنظيم وتماسك العمال:** تتوفر داخل المؤسسة علاقات مهنية واجتماعية بين أشخاص قد تختلف مستوياتهم االعلمية، وإنتماءاتهم الاجتماعية والسياسية، إلا أن دعوتهم إلى التماسك والتفاهم هو الوسيلة الوحيدة لضمان الحركة المستمرة للمؤسسة وتحقيق أهدافها، ونجد عادة في المؤسسة وسائل وأجهزة مختصة تقوم بذلك مثل مجلس العمال بالإضافة إلى العلاقات غير الرسمية بين

هؤلاء. وهذا جانب له دور فعّال في خلق وتطوير علاقات وقيّم التماسك والتعاون بين أفراد المجتمع، باعتبار الأفراد في المؤسسة جزء منه، ويؤثرون فيه بعدة طرق ووسائل.

5. **توفير تأمينات ومرافق للعمال:** تعمل المؤسسات على توفير بعض التأمينات مثل التأمين الصحي، والتأمين ضد حوادث العمل وكذلك التعاقد، كما أنها تخصص مساكن سواء وظيفية منها أو العادية لعمالها ، أو المحتاجين منهم ، بالإضافة إلى المرافق العامة مثل تعاونيات الاستهلاك ...وغيرها. وفي الحقيقة فإن هذه العناصر الاجتماعية لم يتحصل عليها العمال بشكل عفوي، بل كان نتيجة لنضال الطبقة العاملة، وبعض الأحزاب العمالية، منذ أكثر وقت طويل.[22]

ثالثا. الأهداف الثقافية والرياضية: في إطار ما تقدمه المؤسسة للعمال، نجد الجانب التكويني والترفيهي أيضا:

1. **توفير وسائل ثقافية وترفيهية:** توفر المؤسسة لعمالها وممكن حتى أولادهم من مسرح ومكتبات ورحلات مختلفة، نظرا لما لها من أهمية على مستوى العامل الفكري ورضا وتحسين مستوى العامل وبالتالي تحسين مخرجاته.
2. **تدريب العمال المبتدئين ورسكلة القدامى:** أن التطور السريع الذي تشهده وسائل الإنتاج وزيادة تعقيدها، فان المؤسسة تجد نفسها مجبرة على تدريب عمالها الجدد، تدريبا كفيلا بمواكبة تطورات الإنتاج والتسويق وغيرها، في المقابل العمال القدامى لا بد لهم من مسايرة هذه التطورات وبالتالي إعادة النظر في تدريبهم على ما تفرزه التطورات التكنولوجية وهذا ما يسمى بالرسكلة.
3. **تخصيص أوقات للرياضة:** تعمل المؤسسات خاصة الحديثة منها على إتباع طريقة في العمل تسمح للعامل بمزاولة نشاط رياضي في زمن محدد، خلال يوم العمل فمثلا في اليابان بعد الغذاء، بالإضافة إلى إقامة دورات رياضية، تعود بالفائدة على العامل والمؤسسة مما يجعل العامل في حيوية ونشاط دائمين ومستمرين وتنتج عنهم علاقات اجتماعية وانسجام في الاتجاهات، وهي عناصر جد مفيدة في الاستعداد للعمل والتحفيز ، ودفع الإنتاج والإنتاجية فيها.

رابعا. الأهداف التكنولوجية: تتمثل فيما يلي:

1. **البحث والتنمية:** المؤسسات الحديثة تعمل على استحداث وظائف أو مصالح خاصة بعمليات البحث والتطوير وترصد لهذه العملية مبالغ مالية هامة قد تصل إلى نسب مرتفعة من الأرباح في بعض المؤسسات، خاصة في الدول المتطورة التي تعطي أهمية بالغة لهذه الوظيفة إدراكا منا بمدى العوائد الناجمة عن نواتجها، إذا أنها تصل بذلك إلى تحسين طرق إنتاجها وبالتالي التأثير على المخرجات ورفع المردودية الإنتاجية، فنجد نسبة عدد الباحثين في الدول المتقدمة أكثر منها في الدول النامية.

2. **مساندة السياسة القائمة في البلاد:** تساعد المؤسسة الدولة في مجال البحث والتطوير وبالتالي تنفيذ الخطة التنموية المسطرة من طرف الدولة، من خلال التنسيق بين مختلف الجهات من مؤسسات البحث العلمي، جامعات ومؤسسات اقتصادية وغيرها كالمجلس الاقتصادي والاجتماعي بالجزائر.

الهوامش:

[1] ناصر دادي عدون: اقتصاد المؤسسة، دار المحمدية ، الجزائر، 1998، ص-ص 22-32
[2] عبد المجيد عبد الرحيم: علم الاجتماع الصناعي، مكتبة الأنجلو المصرية، القاهرة، 1975ص 73.
[3] Schneider E.V. : Industrial Sociology. 2ed edition ; McGraw-Hill ; Inc., N.Y.,1971 ; P.35.
[4] Ibid. P.38
[5] محمد عبد المولى الدقس: علم الاجتماع الصناعي،ط1، دار مجدلاوي للنشر والتوزيع، الاردن، 2005، ص .ص. 56.55
[6] المرجع نفسه، ص 62.
[7] عبد الباسط حسن: علم الاجتماع الصناعي، ط3، مكتبة غريب، القاهرة، 1982، ص107
[8] Schneider E.V.Op. Cit. P.38
[9] محمد عبد المولى الدقس: المرجع السابق، ص67.
[10] ناصر دادي عدون: المرجع السابق، ص .....
[11] محمد عبد المولى الدقس: المرجع السابق، ص 67.
[12] المرجع نفسه، ص 68
[13] ناصر دادي عدون: المرجع السابق، ص .....
[14] حسن الساعاتي: علم الاجتماع الصناعي، ط2، دار المعارف بمصر، القاهرة، 1976، ص106
[15] Miler D. & Form W. Industrial Sociologiy, 2ed Harper & Row Pubs. N. Y.,1964, P.11.
[16] محمد عبد المولى الدقي: المرجع السابق، ص80
[17] المرجع نفسه، ص-ص، 80-82
[18] عبد الباسط حسن: المرجع السباق، ص 155.
[19] ناصر دادي عدون: المرجع السابق، ص .....
[20] https://ar.wikipedia.org/wiki/ الشركات متعددة الجنسيات
[21] عطاالله ياسين: اقتصاد المؤسسة، من موقع http://cte.univ-setif.dz/coursenligne/yacine/index.html
[22] ناصدر دادي عدون: المرجع السابق، ص-ص 18-19.